الشهر الاخير من العام الماضي ومنتصف الشهر الاول من العام الحالي تزايدا في النشاط الفدائي ، سواء من قبل عناصر فدائية من الداخل ، او من قبل مجموعات متسللة من وراء الحدود . وقد كان اكثر هذه النشاطات دراماتيكية الطرود المتفجرة التي ارسلت من اوروبا الى عناوين مسؤولين كبار في دولة العدو . وقد انفجر واحد من هذه الطرود بخبير في المتفجرات من ضباط الشرطة . وعددت صحيفة معريف (٧٢/١/١٢) احدى عشرة عملية فدائية قريبة من الحدود اللبنانية في الفترة بين ١٩٧١/١٢/١٠ و٧٢/١/٦ . وفي ليل ٧٢/١/١١ هاجم الجيش الاسرائيلي قريتي بنت جبيل في القطاع الاوسط من الجبهة اللبنانية وقرية حمام غرب الحرمون . ثم عاد فهاجم في ٧٢/١/١٤ قرية كفرا ، البعيدة ٩ كيلومترات عن الحدود . ووجهت اسرائيل الى لبنان انذارا تطلب منها فيه ان تعمل على ايقاف عمليات الفدائيين ايقافا تاما ، او يبقى الجيش الاسرائيلي في المنطقة بشكل دائم ، مضيفة انها تود ان تحذر السلطات اللبنانية ان مثل هذا الاجراء سيؤدي الى هجرة الفلاحين من قراهم في الجنوب . وبعد ايام من هجوم الجيش على قرية كفرا قصفت الطائرات الاسرائيلية قواعد الفدائيين في الاراضي السورية . وكان الهدف من هذه الغارات دفع السلطات اللبنانية الى تقييد حرية الفدائيين وتحذير سوريا من مساندتهم من جهة ، واختبار رد الفعل العربي والدولي من جهة اخرى . وقد سجل يوسف حريف في معريف ٧٢/١/٢٨ بارتياح ان رد الفعل الدولي تجاه الغارات على لبنان كان ادنى بكثير مما حدث سابقا، وان الغارة على سوريا مرت بصمت ، ليس فقط في العواصم الغربية ، وانما في موسكو ايضا . واستنتج من ذلك ان العالم قد بدأ يعتاد على سياسات اسرائيل بالنسبة للتعامل مع موضوع قواعد الفدائيين في الاراضي العربية .

الفساد والشركات المنهارة : وفيما كان أفق العلاقات الاميركية ــ الاسرائيلية يصفو ، وقرار استئناف ارسال الفانتوم لاسرائيل وانحسار الضغط السياسي عليها من طرف واشنطن يبعث في نفس رجل الشارع في دولة العدو شعورا بالارتياح والاسترخاء في المجال الامني ــ الخارجي، كان الافق في المجال الداخلي يزداد تكدرا وعكرا ، ويصيب رجل الشارع بشعور هو مزيج من الدهشة والقلق والاشمئزاز ، نتيجة لاكتشافه مدى الفساد والاهمال الضارب بجذوره في المؤسسات الحاكمة الاسرائيلية ــ هذا الفساد والاهمال الذي كشفت عنه الانهيارات في العديد من المؤسسات الاقتصادية الحيوية التابعة للحكومة ، والطريقة التي عالجت بها المؤسسة الحاكمة في اسرائيل هذه الانهيارات . لقد تكلمنا في العدد الماضي من « شؤون فلسطينية » عن قضية شركة « نتيفي نفط » وما استثارته من زوابع في الحياة السياسية والعامة في اسرائيل . ان قضية « نتيفي نفط » لم تكن في الحقيقة هي القضية الوحيدة ، وانما كانت حلقة في سلسلة من القضايا والفضائح ، بدأت بالتفجر في اسرائيل منذ شهور عدة ، وما زالت الصحافة ووسائل الاعلام والمنابر الرسمية مشغولة بها حتى لحظة كتابة هذه السطور . ولقد كانت اول هذه القضايا الكبيرة قضية انهيار شركة « اوتوكارز » لصناعة السيارات في اسرائيل ، التي اتضح ان انهيارها كلف الدولة خسائر تقدر بعشرات الملايين من الليرات الاسرائيلية . ثم تلتها قضية « نتيفي نفط » للتنقيب عن البترول في سيناء ، وكلفت خسائرها الدولة ايضا عشرات الملايين . ثم تلتها قضية شركة « فاراد » لمشروعات تطوير مصادر المياه التي قدرت خسائرها باكثر من ٥٠ مليون ليرة اسرائيلية. وبعدها جاءت قضايا شركة « عراد » للصناعات الكيماوية التي بلغت خسائرها ١٥ مليون ليرة ، وشركة « تاهال » لمشروعات تطوير المناطق الزراعية التي قدرت خسائرها بعشرات الملايين . وكانت آخر قضية اقتصادية كبيرة تحمل طابع الفضيحة هي قضية انهيار بنك « اغودات يسرائيل » ، الذي اعطى اشكول الاذن باقامته في عام ١٩٦٥ لحزب اغودات يسرائيل مكافأة له على تأييده لاستمرار الحكم العسكري . وقد كلف انهيار هذا البنك الدولة اكثر من ٦ ملايين ليرة .

ان حدوث كل هذه الانهيارات ، وجميعها باستثناء البنك شركات حكومية وعامة ، في مدى زمني لا يتجاوز الثلاثة شهور قد أحدث هزة كبيرة في اوساط الراي العام في دولة العدو . ولكن مصدر الهزة لم يكن فقط في مجرد واقع الانهيارات ، او ما كشفته التحقيقات عن وجود سوء في الادارة والتقدير ، وانما ايضا فيما تكشفت عنه التحقيقات من وجود سرقات وتلاعب بالاموال العامة ورشاو شملت عددا كبيرا من الموظفين المحتلين لمناصب